

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الملاحظة النهاية لفتوى السيد البزدي

لقد طمسنا أدلة المعتقدين بأن ميزان القضاء هو لحاظ "مكان وقت الوجوب" بحيث لو حضر فأذن الأذان ثم سافر فأهمل الصلاة للزمه الإتمام، ولهذا قد فندنا استدلالاتهم الثلاث.

وأما القول بالتخيير -وفقاً لصاحب العروة- فلا يتبرر بأية صناعة إطلاقاً، إذ الصلاة الفعلية بحقه إما تعدد تماماً أو قصراً بحيث قد حدّدنا الضابط العام حين الأداء فلا يحدُث اختياراً أساساً، وأما العلم الإجمالي بين القصر والتمام فيستدعي الجمع بينهما، لا التخيير حتى.

أجل، لو اعتقد فقيه بالتخيير ضمن فترة الأداء بحيث حضر حين الأذان ثم سافر فعليه التخيير، لأنّي له الإفتاء بالتخيير في القضاء أيضاً لاتّحاد المناطق، بينما السيد قد أقرّ بأنّ الملائكة يتمثلون في مكان الامتثال فلا وجه كي يُخier القضاء بين التمام والقصر - و القصر لأجل مكان امتثال القضاء - ونعم ما أعلنه السيد البروجردي بأنّ التخيير بعيد جداً.

وكان قد أهدى السيد الخوئي -وفقاً للسيد الحكيم والبروجردي- هذا التخيير قائلاً:

«وأما ما أفاده الماتن (قدس سره) من القول بالتخيير فغير واضح، إذ لم يثبت ذلك في الأداء كي يتبعه القضاء، فإنّ العبرة إن كانت بحال الوجوب فالافتراض هو التمام، أو بحال الأداء فالقصر، فلم يكن مصداق الفائز هو الواجب التخييري كي يقضيه كذلك.[1]»

محادثة حول ملوك المشهور في القضاء

وأما المشهور فقد اصطفي مكان الفوت ميزاناً للقضاء، فلو حضر ثم سافر لقصير نظراً لمكان الفوت وكذا العكس، وقد استدل المشهور بأدلة قد استعرضاها -اثنين منها- السيد الحكيم قائلاً:

«التحقيق أن ما ذكره المشهور هو المتعين»

1. أولاً: من جهة أنه - بناءً على تعدد المطلوب في الأداء (أي أصل الصلاة والأداء في الوقت) - تكون صلاة القصر (بدلة الاقتضاء) بعد خروج الوقت مشتملة على المصلحة التي اقتضت الأمر بها تعيناً (لأنه مسافر فالمعنى هو التقصير) في وقت تعيناها، فتكون واجبة تعيناً، ولا مجال لإجزاء صلاة التمام أو وجوبها.»

وتألّح عليه: كيف تعين الصلاة قصراً بحيث لا مجال لإجزاء صلاة التمام، أجل إن دليلاً: اقض ما فات. يستدعي تعدد المطلوب ولكن لا يستدعي أن يحتمل المطلوب على القصر خارج الوقت، إذن فتعدده لا يكشف عن قصرته أو تماميتها إطلاقاً، بل صلاة

النِّيَامُ أَيْضًا قد نالت ملاك الوجوب التَّعْيِينِ أَيْضًا وَخَاصَّةً لِوَعْدِهِ لِوَطْنِهِ حِيثُ لَا يَتَعَيَّنُ الْقُسْرُ بِئْتًا.

و ثانياً: أنَّ الظاهر من قوله: «أفعَلُ الفائتَ»: أفعَلَهُ عَلَى الْكِيَفِيَّةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا حِينَ الْاتِّصَافِ بِالْفَوْتِ (وَهُوَ الْقُصْرُ لِأَنَّهُ قَدْ سَافَرَ) وَكَوْنُ الْوَاجِبِ مُوسَعًاً مُنْطَبِقًاً عَلَى الْأَفْرَادِ التَّدْرِيجِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ (وَفَقًاً لِلْجَوَاهِرِ) الَّتِي كَانَ بَعْضُهَا السَّابِقُ التَّمَامَ (فِي الْحَاضِرِ) لَا يُجْدِي فِي إِجْزَاءِ التَّمَامِ (إِذْ قَدْ سَافَرَ) لِأَنَّ وَصْفَيِ التَّمَامِ وَالْقُصْرِ بَعْدَمَا كَانَا دَاخِلِينَ فِي مَوْضِعِ الْوَجُوبِ (إِنَّمَا الْقُصْرُ وَاجِبٌ أَمَّا التَّمَامُ) وَقَدْ فُهِمَ مِنْ دَلِيلِ الْقَضَاءِ وَجُوبِ مَطَابِقَتِهِ لِلْأَدَاءِ فِيهِمَا فَمَعَ زَوْلِ أَحَدِهِمَا بَطْرُوهُ الْآخَرُ (السَّفَرُ بِتَبَدِيلِ الْمَوْضِعِ) يَكُونُ الظَّاهِرُ مِنْ إِطْلَاقِ الدَّلِيلِ (الْقَضَاءِ) وَجُوبِ الْوَصْفِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ حِينَ الْفَوْتِ الَّذِي أَخِذَ عَنْوَانًا لِلْمَقْضِيِّ (وَهُوَ الْقُصْرُ، فِي إِطْلَاقِ الْقَضَاءِ مَا فَاتَ، يَسْتَدِعِي رِعَايَةَ الْوَصْفِ حِينَ الْفَوْتِ وَهُوَ الْقُصْرُ فَدَلِيلُ الْقَضَاءِ يَسْتَدِعِي مَنَاطَ مَكَانِ الْفَوْتِ).»

ونلاحظ عليه: بأنَّ الذي يَعِي كَيْفِيَّةَ الْقَضَاءِ هُوَ الْمُتَعَارَفُ لَا إِطْلَاقَ الدَّلِيلِ فَإِنَّ الْعُرْفَ يُطْلَقُ عَنْوَانَ "الْفَائِتَ" عَلَى نَهَايَةِ الْوَقْتِ - وَمَكَانِ الْفَوْتِ - وَهُوَ الْقَصْرُ مَثَلًا، فَعَلَيْهِ دَلِيلُ الْقَضَاءِ أَنْ يُسْجَلُ تَبَعِيَّتَهُ لِلَّأَدَاءِ فَحَسْبٍ، فَلَا يُسْجَلُ قَصْرِيَّةَ الْفَائِتِ أَمْ تَامَيَّتِهِ، أَجْلَ رِبَما قَصْدَ السَّيِّدِ الْحَكِيمِ مِنِ الإِطْلَاقِ، رَؤْيَا الْعُرْفِ مِنِ إِطْلَاقِ الدَّلِيلِ، فَعِنْدَئِذٍ سَتَّنُ مَقَالَتُهُ، ثُمَّ يُكَمِّلُ فَائِلَاتُهُ.

«مع أنه - لو سلِّمَ عدم ظهور الدليل (القضاء) في ذلك (أن المناط هو مكان الفوت) - يكون الواجبُ الجمعُ بين القصر و التمام، للشك في المكلف به، و لا وجه للتخيير (وفقَ زعمِ صاحب العروة) لأنَّه يتوقف على ثبوت الوجوب التخييري بين القصر و التمام في الأداء. أو وجوب الجامع بينهما فيه. وكلاهما معلوم الانتقاء. ولو فرض صدق الفوت على كلٍّ منهما، كان اللازم وجوبهما معاً[2]»

فبالتالي إن الاستدلال الآخر هو أن نبني المعيار على موطن الفوت -نهاية الوقت- بواسطة النظرة العرفية فحسب لا عن طريق تعدد المطلوب ولا باطلاق دليل القضاء.

3. والدليل الثالث تجاه المشهور هي الرواية التي استحضرها السيد الخوئي قائلاً:

«إطلاقٌ موثقةٌ عمار قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المسافر يَمْرُضُ و لا يَقْدِرُ أَنْ يُصْلِيَ الْمَكْتُوبَةَ، قال: يَقْضِي إِذَا أَقامَ مثَلَ صَلَاتِ الْمَسَافِرِ بِالْتَّقْصِيرِ»[3]. فإنَّ إطلاقها يشمل المسافر الذي كان حاضراً أَوْلَ الْوَقْتِ، فـيجبُ عَلَيْهِ أَيْضًا القضاءُ قصراً، و لا يَتَقْضِي ذَلِكَ بِشُمُولِ الإِطْلَاقِ الْمَسَافِرِ الَّذِي بَلَغَ أَهْلَهُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ (فِي الْحَضْرِ) وَذَلِكَ لِخروجهِ عَنْ عَنْوَانِ الْمَسَافِرِ حِينَئِذٍ، و ظاهِرُ الموثقةِ اعْتَيَارٌ فَوْتُ الْمَكْتُوبَةِ حالَ كونِه مسافراً، فـلا تـشـمل مثلَ هـذا الفـرض (الـعـودـةـ لـلـوـطـنـ) كـما لا يـخفـيـ[4].»

ونلاحظ عليه بأنّ الرواية لا تتحدّث حول الحاضر الذي قد سافر لكي تتممّ الرواية بالإطلاق، بل مورد التسائّل هو "المسافر الذي يَمْرُض" بحيث يبيّدو أنه قد سافر حين الأذان ثم تَمَرَّض آنذاك، لأنّه كان حاضراً بداية الوقت ثم سافر لكي يتَّخِذَ منها الإطلاق، وخاصّةً أنّ أسفار القديم كانت تَطُول يوماً أو يومين على أقلِ التقادير، فمن المستبعد أنه قد حضر ثم سافر كما زَعمَه السيد الحكيم.

[1] خوئي، سید ابوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئی، جلد: ۱۶، صفحه: ۱۳۲، ۱۴۱۸ھ. ق. - ایران، مؤسسه احیاء آثار الامام الخوئی،

[2] حَكَمُ مُحَمَّدْ بْنُ مُحَمَّدْ بْنُ عَلِيٍّ الْعَوْرَوْنِيُّ الْوَثَقِيُّ، 1374. مُسْتَمْسِكُ الْعَرْوَةِ الْوَثْقَى، 7. Vol. قم - ایران: دار التفسیر.

[3] الوسائل ٢٦٩:٨ /أبواب قضاء الصلوات ب٦ ح ٥.

[4] خوئي سید ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئی. Vol. 16. قم - ایران: مؤسسه احیاء آثار الامام الخوئی.

